

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.1/2018/6-A/2
المسائل التشغيلية
للموافقة

التوزيع: عام
التاريخ: 2 فبراير/شباط 2018
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

مشروع الخطة الاستراتيجية القطرية لتونس (2018-2022)

مدة المشروع	1 أبريل/نيسان 2018 – 31 ديسمبر/كانون الأول 2022
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج	327 356 347,6724 دولارا أمريكيا
مؤشر المساواة بين الجنسين والعمر *	2

* <http://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/gm-overview-ar.pdf>

موجز تنفيذي

مع أن مستويات الجوع في تونس منخفضة عموما، فإن التفاوتات الجهوية تجعل أفقر الناس في بعض المناطق عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وما يحول دون الحصول على الأغذية المغذية ليس عدم توفرها، بل الحواجز الاقتصادية من قبيل حواجز اقتصادية منها انخفاض القوة الشرائية لدى أشد الناس ضعفا. وتواجه تونس عبئا مزدوجا يتمثل في سوء التغذية الناجم عن، بما يشمل نقص المغذيات الدقيقة، ولاسيما فقر الدم الناجم عن نقص الحديد، وفي الترافق مع فرط الوزن والسمنة.

ونجح برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) في تونس في أداء دور استشاري تقني من خلال أنشطة تعزيز القدرات. ونتيجة لهذا التعاون، تعترف الحكومة بالوجبات المدرسية كشبكة أمان اجتماعي يمكن أن تعزز الاستقرار والحماية الاجتماعية، وتزيد من فرص الحصول على التعليم والتغذية، وتسهم في التنمية الريفية.

وتستند هذه الخطة الاستراتيجية القطرية إلى استعراض استراتيجي للأمن الغذائي والتغذية في تونس أجري في عام 2017 من خلال عملية شاملة ضمت الوزارات الحكومية المعنية، والمجتمع المدني الوطني، وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص، والشركاء في التنمية. وحدد الاستعراض الاستراتيجي الفجوات التي تعرقل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 والفرص المتاحة لبلوغه، وسلط الضوء على الوجبات المدرسية باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات النظام الوطني للحماية الاجتماعية يمكن الاستفادة منه لضمان حصول الفئات الأكثر ضعفا في البلد على الأغذية ولتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود من خلال نهج للتغذية الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة Maria Lukyanova
رئيسة المكتب القطري
بريد إلكتروني: maria.lukyanova@wfp.org

السيد مهنا هادي
المدير الإقليمي
الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأوروبا الشرقية، وآسيا الوسطى
بريد إلكتروني: muhannad.hadi@wfp.org

وتتوخى الخطة الاستراتيجية القطرية لتونس استمرار ما يقدمه البرنامج من مساعدة تقنية ومشورة سياساتية، والاستفادة من شراكاته الناجحة مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين على المستويين الوطني والدولي لتحقيق الحصيلة الاستراتيجية للخطة، وهي "امتلاك المؤسسات الوطنية في تونس لقدرات معززة على تنفيذ برامج محسنة للوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية تعزز الأمن الغذائي والتغذية بحلول عام 2022".

وسيقدم البرنامج المشورة السياساتية والمساعدة التقنية للمؤسسات الوطنية التي تنفذ برامج الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية، وهذا هو النشاط 1. وسيعمل مع الحكومة على تعزيز الأطر والأدوات التنظيمية، وتقديم المساعدة التقنية للارتقاء بالنموذج اللامركزي الحالي للوجبات المدرسية وتسهيل عملية تجريب طرائق التنفيذ المبتكرة.

وتتماشى الخطة الاستراتيجية القطرية مع الإصلاح الجاري في تونس لقطاع التعليم واستراتيجيتها للوجبات المدرسية المستدامة، وكذلك مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2015-2019)، ولا سيما ركيزته الثالثة المتعلقة بالرعاية الاجتماعية والوصول إلى الخدمات الاجتماعية العالية الجودة. وستسهم الأنشطة المزمعة في تحقيق النتيجة الاستراتيجية 5 للبرنامج "امتلاك البلدان النامية لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (غاية التنمية المستدامة 17-9) ودعم تحقيق تونس لهدفي التنمية المستدامة 2 (الغائتان 1-2 و 2-2) و 4.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لتونس (2018-2022)" (WFP/EB.1/2018/6-A/2) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 347,6724 327 356 دولاراً أمريكياً.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

1- التحليل القطري

1-1 السياق القطري

- 1- حققت الديمقراطية التونسية التي أطلقتها ثورة الياسمين في عام 2011 تقدماً مطرداً. وفي عام 2014، اعتمدت تونس دستوراً جديداً وأجرت انتخابات تشريعية ورئاسية ناجحة. وقد حُلت حكومة الوحدة التي تشكلت في فبراير/شباط 2015 واستبدلت في أغسطس/آب 2016 بائتلاف عريض من الأحزاب والأعضاء المستقلين وحلفاء نقابات العمال. ومن المتوقع أن تسنّ الحكومة الإصلاحات الضرورية للانتعاش الاقتصادي.
- 2- وتُصنّف تونس في المرتبة 97 من بين 188 بلداً على دليل التنمية البشرية لعام 2016. وقطاع الخدمات هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، بنسبة 61 في المائة؛ وتمثل الصناعة 28 في المائة والزراعة 10 في المائة. وفي عام 2015، أدت الهجمات التي أثرت على قطاع السياحة والإضرابات في قطاع الفوسفات – وهما قطاعان يمثلان معاً نحو 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي – إلى إبطاء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحيث أصبح أقل من 1 في المائة. وتؤدي الصعوبات الاقتصادية المستمرة التي تفاقت بسبب التفاوتات المستمرة في مستويات المعيشة بين مختلف مناطق البلد إلى خطر التعرض لمزيد من السخط الشعبي والاحتجاجات.
- 3- وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين يشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويسبب أضراراً للنساء والبنات وتمييزاً ضدّهن. فعلى سبيل المثال، تشارك النساء في الأنشطة المدرة للدخل وفي القوة العاملة المأجورة والعمليات السياسية بمستوى أقل بكثير من الرجال. وقُدِّر معدل البطالة الوطني بين النساء بنسبة 22 في المائة، في الربع الأول من عام 2017، مقارنة بنسبة 12 في المائة بين الرجال. وقد احتلت تونس المرتبة 58117 من بين 144591 بلداً على مؤشر عدم المساواة في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2017.

1-2 التقدم نحو هدف التنمية المستدامة 2

- 4- *الحصول على الغذاء*: تُصنّف تونس، بدرجة 5.5، ضمن البلدان ذات مستويات الجوع "المنخفضة" على مؤشر الجوع العالمي لعام 2016. ومع ذلك، يتم استيراد ثلاثة أرباع الحبوب المطلوبة، مما يجعل أشد الناس فقراً عرضة لتضخم الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التفاوتات الجهوية والركود الاقتصادي يضعفان القوة الشرائية، مما يشكل تحدياً لقدرة السكان الضعفاء على ضمان توفير الطعام المناسب والمغذي. ومستويات الفقر في المناطق الريفية مرتفعة إذ تبلغ نسبتها 26 في المائة، مقارنة بالبيانات الحضرية حيث تبلغ 10 في المائة.⁽¹⁾
- 5- وتعتمد معظم الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي – 54 في المائة – أساساً على الدخل من العمل العارض. وتشمل مصادر دخل هذه الأسر الاستحقاقات الاجتماعية، والعمالة غير الماهرة وغير المنتظمة خارج المزرعة بنسبة 32 في المائة، والعمالة غير الماهرة وغير المنتظمة في الزراعة بنسبة 25 في المائة، والعمالة غير المنتظمة بنسبة 17 في المائة، وتربية الماشية وإنتاج المنتجات الحيوانية بنسبة 15 في المائة.⁽²⁾ وتتعاكس الأبعاد الجنسانية لانعدام الأمن الغذائي في الفروق بين الأسر التي يرأسها رجال وتلك التي يرأسها نساء. فالأسر التي يرأسها نساء أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، هي في الغالب أسر وحيدة العائل تعلّيتها نساء أرامل أو مطلقات أو غير متزوجات ولديهن أطفال، وتتحمل أكبر عبء للفقر.⁽³⁾ وتسهم القوالب النمطية الجنسانية في ارتفاع معدلات البطالة لدى النساء وتصوّر الرجال على أنهم مسؤولون عن إعالة أسرهم. وتشمل القضايا الحاسمة التمييز الجنساني في سوق العمل، والفوارق في الأجور بين المرأة والرجل، وتقييد وصول المرأة إلى الموارد

⁽¹⁾ المعهد الوطني للإحصاء. 2015. البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر غير متوفرة.

⁽²⁾ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2013. الأمن الغذائي والتغذية جنوبي وشرقي حوض البحر الأبيض المتوسط. صفحة 30. <http://www.fao.org/3/a-i3206e.pdf>.

⁽³⁾ منظمة الأغذية والزراعة. 2013. الأمن الغذائي والتغذية جنوبي وشرقي حوض البحر الأبيض المتوسط. صفحة 30. <http://www.fao.org/3/a-i3206e.pdf>.

الاقتصادية، بما في ذلك القروض اللازمة لبدء الأعمال التجارية أو توسيعها، ومحدودية الحماية الاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض التي ترأسها نساء.

6- *إنهاء سوء التغذية*. أحرزت تونس في العقود الأخيرة تقدماً كبيراً في التصدي لسوء التغذية. غير أن التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك العبء المزدوج لسوء التغذية المتمثل بنقص المغذيات الدقيقة المقترن بفرط الوزن والسمنة. ويقدر معدل انتشار فقر الدم المرتبط بنقص الحديد بنسبة 28 في المائة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و59 شهراً والبنات والنساء الحوامل والحوامل والمرضعات من النساء والبنات.⁽⁴⁾

7- وتمثل السمنة وفرط الوزن تحدياً كبيراً ومتنامياً، إذ تبلغ نسبة الذين يعانون من السمنة 34 في المائة بين النساء و20 في المائة بين الرجال.⁽⁵⁾ غير أن سوء التغذية لدى الأطفال ما زال مستمراً، ويعاني 10 في المائة من الأطفال من التقزم، وفقاً لأرقام عام 2012.⁽⁶⁾ وإلى جانب نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي والوضع الاجتماعي والاقتصادي، ثمة عوامل أخرى مترابطة، مثل ضعف التنوع الغذائي، والخمول البدني، وعادات الأكل – إذ يحصل التونسيون على نسبة عالية من السرعات الحرارية من الأطعمة القائمة على القمح – تفسر الأسباب الكامنة خلف انتشار التقزم والسمنة وفرط الوزن.

8- وتمثل الحبوب أكثر من 50 في المائة من المدخول الحراري اليومي للفرد، ويمثل القمح 96 في المائة من هذه الحصة – وهي نسبة عالية جداً مقارنة بالبلدان المماثلة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.⁽⁷⁾ وحصة القمح في المدخول الحراري اليومي للفرد في تونس هي الأعلى في العالم، بنسبة تناهز 50 في المائة.⁽⁸⁾

9- *إنتاجية ودخل أصحاب الحيازات الصغيرة*: يشتغل في قطاع الزراعة 15 في المائة من العاملين على الصعيد الوطني⁽⁹⁾ ويعيش ما يقرب من 34 في المائة من السكان في المناطق الريفية. وتمثل الزراعة 44 في المائة من العمالة الريفية.⁽¹⁰⁾ ويبلغ متوسط مساحة المزرعة 10 هكتارات، ولكن المساحة تقل عن ذلك لنحو 75 في المائة من المزارع المسجلة التي يزيد عددها عن 500 000 مزرعة.⁽¹¹⁾

10- ويعني "تأنيث" الزراعة أن حصة المرأة من القوى العاملة الزراعية آخذة في التزايد. وهذا لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين في حالة عمالة المرأة أو رفاهها بالمقارنة بالرجل. ففي حين أن 80 في المائة من الإنتاج الزراعي تنتجه مشروعات أسرية، فإن الرجال يعتبرون هم مدراء المزارع الأسرية بينما تعمل النساء بصفة رئيسية كعمالة غير مدفوعة الأجر. ونتيجة لذلك، فإن مساهمات المرأة في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي الأسري تميل إلى أن تكون مخفية في البيانات. وتعني علاقات القوة بين الجنسين أن النساء يتقاضين أجراً من الرجال، كما يخضعن لمزيد من القيود فيما يتعلق بالوصول إلى الأصول الإنتاجية مثل الأراضي والأسواق والمدخلات الزراعية. وتشير "قاعدة بيانات الجنسين والحقوق في الأراضي" التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة إلى أن النساء المزارعات لا يمتلكن سوى 4 في المائة من الأراضي الزراعية، وهناك علاقة مباشرة بين حجم الأراضي المستغلة ودرجة مشاركة المرأة في الأنشطة الزراعية. فكلما كانت مساحة الأرض أكبر، قلّ عدد النساء العاملات فيها. وتميل المرأة في قطاع الزراعة إلى العمل في وظائف موسمية منخفضة الأجر وهي تتلقى أجوراً أقل بكثير من أجور

(4) المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية. 2015. *المعالم القطرية للتغذية: تونس*. متاح على:

<https://www.ifpri.org/publication/2015-nutrition-country-profile-tunisia>

(5) المرجع نفسه.

(6) المرجع نفسه.

(7) منظمة الأغذية والزراعة. 2015. *مصر والأردن والمغرب وتونس. اتجاهات أساسية في القطاع الزراعي الغذائي*. معالم أساسية قطرية. صفحة 6.

(8) المرجع نفسه، صفحة 10.

(9) المرجع نفسه، صفحة 19.

(10) البنك الدولي. 2014. *الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثرورة أكبر لكل التونسيين*.

<http://documents.worldbank.org/curated/en/658461468312323813/pdf/861790DPR0P12800Box385314B00PUBLIC0.pdf>

(11) وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (<http://www.apia.com.tn/ar>).

الرجل – إذ أن متوسط الدخل الشهري يبلغ 135 دولارا للمرأة و212 دولارا للرجل. ويضطلع الرجال، على الأرجح، بأدوار في القيادة وصنع القرار.

11- ولفترة طويلة، أعطت السياسات الزراعية الأفضلية لكبار المنتجين في مجالات من قبيل إنتاج الحبوب ولحم البقر ومنتجات الألبان. وكثيرا ما يواجه المنتجون الزراعيون، كمنتجي الفاكهة المخصصة للتجفيف، ومنتجي الزيتون لاستخراج الزيت، ومنتجي الفواكه والخضروات الطازجة، وهم أساسا في المناطق الداخلية، صعوبات في الحصول على التمويل والمدخلات والمعلومات والمشورة بشأن مسائل الاقتصاد الزراعي وفي تسويق وتصدير منتجاتهم. وهذا يقلل من قدرة المنتجين التونسيين على المنافسة في الأسواق الوطنية والدولية ويؤدي إلى تراجع الوضع المالي والاجتماعي للمهنيين الزراعيين.⁽¹²⁾

12- *النظم الغذائية المستدامة*. تشمل التحديات التي يواجهها نظام إنتاج الأغذية والزراعة في تونس الاستغلال غير المنضبط والاستخدام غير المستدام لموارد التربة والمياه، مما يضعف الإمكانيات الاقتصادية والإيكولوجية لقطاع الزراعة. ويهدد استخدام التربة غير المستدام خصوبة الأراضي الصالحة للزراعة حيث أن 46 في المائة من المحاصيل تزرع على أرض ذات خصوبة محدودة أو منخفضة جدا، في حين أن 1.1 مليون هكتار من الأراضي الزراعية معرضة للتعرية. وبخاطر البلد بفقدان ما يصل إلى 50 في المائة من أراضيه الصالحة للزراعة بسبب التعرية والتصحّر بحلول عام 2050.⁽¹³⁾ ويعتبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين المناطق الأكثر جفافا وندرة في المياه في العالم، وتواجه المنطقة مخاطر كبيرة تتعلق بتغير المناخ. ويتوقع معهد الموارد العالمية أن تكون تونس أحد البلدان الثلاثة والثلاثين الأكثر معاناة من الإجهاد المائي بحلول عام 2040.⁽¹⁴⁾

بيئة الاقتصاد الكلي

13- من المتوقع أن تستمر تونس في مواجهة تحديات اجتماعية واقتصادية خلال السنوات الخمس المقبلة. وتتوقع الحكومة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5 في المائة في عام 2017، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة نمو بلغت 1.5 في المائة عام 2016. ومنذ ثورة 2011، سعت الدولة جاهدة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى الحد من الإنفاق العام والمساعدة على خلق فرص العمل، في حين أن صناعة السياحة لم تتعاف بعد من هجومين رئيسيين وقعا في عام 2015 وأثرا بشكل كبير على أعداد السياح. وحتى الآن، لم تؤد الجهود المبذولة للحد من عدم المساواة، وتعزيز الخدمات العامة، وتعزيز خلق فرص العمل، إلى تحسينات كبيرة وواضحة، الأمر الذي يكمن خلف السخط العام الذي يرجح أن يستمر في المستقبل القريب.

14- ولدى تونس ديون خارجية قدرها 27 مليار دولار أمريكي وعجز مالي قدره 2.85 مليار دولار أمريكي لعام 2017. ومن المرجح أن يكون التقدم المحرز في ضبط أوضاع المالية العامة بطيئا، حيث يكافح الائتلاف الحاكم لاتخاذ خطوات حاسمة لكبح الأجور في القطاع العام وزيادة الإيرادات الضريبية مع الحفاظ في الوقت نفسه على السلام الاجتماعي.

الروابط الرئيسية بين القطاعات

15- تعمل الحكومة على تنفيذ إصلاحات ترمي إلى النهوض بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد بدأ إصلاح شامل للتعليم بهدف إعداد الشباب لسوق العمل العصرية من خلال تحسين جودة التعليم ورفع مستوى المناهج وإعادة النظر في نهج التعليم في البلاد (هدف التنمية المستدامة 4). وتعالج الحكومة مسألة عدم المساواة (هدف التنمية المستدامة 10) من خلال بذل جهود متجددة لتنمية المناطق الريفية والداخلية، ولا سيما من خلال تعزيز فرص العمل (هدف التنمية المستدامة 8) والاستثمار في البنى التحتية (هدف التنمية المستدامة 9). وتهدف الإصلاحات الجارية في قطاع العدالة والمؤسسات الأخرى إلى تعزيز المساواة والعدالة المدنية (هدف التنمية المستدامة 16). وتواصل الحكومة مواجهة التحديات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات (هدف التنمية المستدامة 5). ولم يترجم بعد التقدم الملحوظ في تعليم البنات إلى مساواة في سوق العمل.

(12) الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (<https://www.giz.de/en/worldwide/22735.html>).

(13) في سيناريو ارتفاع درجة الحرارة في العالم درجتين مئويتين بحلول عام 2050. المعهد الوطني للبحوث الزراعية (INRA). 2015. معالجة الاعتماد على الواردات الزراعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى عام 2050.

(14) معهد الموارد العالمية. 2015.

ففي ولاية مدنين، على سبيل المثال، يبلغ معدل البطالة بين النساء 56 في المائة مقابل 11 في المائة بين الرجال. أما الولايات الأخرى التي تشهد تفاوتاً كبيراً بين الجنسين في معدلات البطالة فهي باجة وجندوبة والقيروان والقصرين. وتقدر دراسة وطنية عن السكان والعمالة أنه على الرغم من أن عدد النساء اللاتي يتخرجن من التعليم العالي يزيد عن عدد الرجال، فإن معدل البطالة في عام 2015 بلغ 41 في المائة بين النساء و21 في المائة بين الرجال.⁽¹⁵⁾

3-1 الفجوات والتحديات المتعلقة بالجوع

16- إن ما يحول دون الحصول على الأغذية المغذية ليس عدم توافرها، بل عدم كفاية القوة الشرائية لدى أشد الناس ضعفاً في البلاد. ويزيد معدل الفقر الوطني عن 15 في المائة، وهو يتراوح بين 9 في المائة في تونس الكبرى و32 في المائة في إقليم الشمال الغربي والوسط الغربي. وتظهر معدلات البطالة تبايناً كبيراً، فهي مرتفعة بشكل خاص في المناطق الداخلية وبين الشباب والنساء. ويبلغ متوسط معدلات البطالة في المناطق الريفية 19 في المائة بين الرجال و41 في المائة بين النساء.

17- وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، عززت الإعانات الغذائية التي تمولها الحكومة الوطنية من إمكانية حصول الأشخاص الضعفاء على الأغذية الأساسية، ولكن ينظر إليها بصورة متزايدة على أنها غير كافية وغير موجهة جيداً، حيث أن نسبة كبيرة من هذه الإعانات توجه إلى الأشخاص ذوي الدخل المتوسط إلى المرتفع.⁽¹⁶⁾ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإعانات الغذائية تشوّه القدرة التنافسية المحلية للأغذية غير المدعومة مثل الفواكه والخضروات، مما يعزز الاعتماد على الأطعمة القائمة على الحبوب، الأمر الذي ينطوي على تحديات تغذوية.

18- وقد حُدِّدَ وأُجْرِيَ الاستعراض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية لعام 2017، الذي أُجْرِمَ لِمَقَادِمِ المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، من خلال عملية شاملة وتشاورية تقودها الحكومة، جمعت بين الوزارات المعنية، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الوطنية والدولية، والهيئات المتخصصة، والجهات المانحة، والقطاع الخاص. ويرمي هذا النهج التشاوري إلى تعزيز التآزر بين برامج مختلف الشركاء وإلى الترويج لشراكات جديدة. وقدم الاستعراض تحليلاً شاملاً للتحديات التي تواجهها تونس لبلوغ هدف التنمية المستدامة 2 بحلول عام 2030 وحدد الفجوات والتحديات التالية:

◀ مع أن توافر الأغذية لا يشكل تحدياً كبيراً، فإن المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية – ولا سيما ندرة المياه والتصحّر – والاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية، ولا سيما الحبوب، قد تعرقل استدامة النظم الغذائية الوطنية في الأجل الطويل.

◀ مع أن الوصول المادي إلى الأغذية مضمون عملياً من خلال شبكة وطنية من تجار التجزئة الصغيرة والكبيرة، فإن الوصول إليها اقتصادياً يواجه تحديات متزايدة، مثل تضخم الأسعار الكبير وما ترتب عليه من تدهور في القوة الشرائية منذ ثورة 2011، وارتفاع معدلات البطالة باستمرار، والاعتماد على الواردات الغذائية. وتكتسي هذه التحديات أهمية خاصة بين أكثر الفئات ضعفاً، بما في ذلك سكان المناطق الريفية الفقيرة، ولا سيما المسنونون الفقراء والأسر الريفية المنخفضة الدخل التي ترأسها نساء.

◀ تتبع الفجوات والتحديات المرتبطة بالاستخدام من الاعتماد الشديد المستمر على الحبوب، ولا سيما القمح، في المدخول الحراري اليومي، والمستويات المرتفعة جداً من هدر الأغذية، ولا سيما الخبز المدعوم، وانتشار المخاطر الصحية المتصلة بالتغذية، بما في ذلك فرط الوزن، وفقر الدم الناجم عن نقص الحديد، والسكري:

(15) المعهد الوطني للإحصاء. 2014. التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. المجلد 4.

<http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/RGPH-national-education-site.pdf>

(16) منظمة العمل الدولية. 2017. معالم الحماية الاجتماعية في تونس. صفحة 26 (مسودة).

- يعاني 46 في المائة من التونسيين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و69 عاما من السمنة أو فرط الوزن،⁽¹⁷⁾ حيث أشارت دراسة حديثة إلى أن هذه النسبة تبلغ في المتوسط 65 في المائة من التونسيين في سن 15 عاما فما فوق – 72 في المائة بين النساء و56 في المائة بين الرجال. ووجدت الدراسة نفسها أن 30 في المائة من التونسيين في هذه الفئة العمرية يعانون من السمنة – 19 في المائة من الرجال و39 في المائة من النساء.⁽¹⁸⁾
- يبلغ معدل انتشار فقر الدم الناجم عن نقص الحديد بين الأشخاص في سن 15 عاما فما فوق 29 في المائة عموما، و36 في المائة بين النساء، و21 في المائة بين الرجال.⁽¹⁹⁾
- يتزايد معدل الإصابة بمرض السكري بين الأشخاص في سن 15 عاما فما فوق، ويبلغ حاليا 20 في المائة بين الرجال، و18 في المائة بين النساء، و19 في المائة عموما.⁽²⁰⁾

تشمل الفجوات الرئيسية في السياسات التي تم تحديدها الحاجة إلى وضع استراتيجية وطنية متعددة القطاعات للتغذية الصحية، بما في ذلك حملات التوعية العامة؛ والحاجة إلى معالجة المستويات المرتفعة من هدر الأغذية من خلال استجابة منسقة في مجال السياسات تشمل جميع أصحاب المصلحة؛ والحاجة إلى تشجيع ودعم روح المبادرة الزراعية، وإعادة النظر في نظام التدريب المهني الزراعي.

لا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين قائمة، كما يتبين من عدم تحقق زيادة في إمكانية حصول المرأة على الموارد وتحكمها فيها، على الرغم من "تأنيث" الزراعة، ومن كون النساء – ولا سيما اللاتي يترأسن أسرا وحيدة العائل في المناطق الريفية – من بين الأكثر عرضة للصعوبات في الحصول على الأغذية الآمنة والمغذية والكافية طوال السنة.

19- وقد سلط الاستعراض الاستراتيجي القطري الضوء على الوجبات المدرسية بوصفها مكونا أساسيا من مكونات النظام الوطني للحماية الاجتماعية، ويمكن الاستفادة منها لضمان حصول الفئات الأكثر ضعفا في البلد على الأغذية، ولتعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود، ولتتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال نهج الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية. ونكر الاستعراض أن تونس بحاجة إلى تطوير نظام شامل للحماية الاجتماعية لضمان ما يلي:

- الوصول إلى مجموعة من السلع والخدمات المحددة وطنيا تشكل الرعاية الصحية الأساسية – بما في ذلك رعاية الأمومة – وتستوفي معايير التوافر، وإمكانية الوصول، والقبول، والنوعية؛
- ضمان الدخل الأساسي للأسر التي لديها أطفال بالمستوى الأدنى المحدد وطنيا أو أعلى منه لضمان الحصول على التغذية والتعليم والرعاية وأي سلع وخدمات أخرى ضرورية؛
- ضمان الدخل الأساسي بالمستوى الأدنى المحدد وطنيا أو أعلى منه، للأشخاص الذين هم في سن العمل لكنهم غير القادرين على كسب دخل كاف، ولا سيما في حالات المرض والبطالة والأمومة والعجز؛
- ضمان الدخل الأساسي بالمستوى الأدنى المحدد وطنيا أو أعلى منه لكبار السن.

(17) المعهد الوطني للإحصاء، 2015. استقصاء عن الاستهلاك الأسري للأغذية. متاح على:

<http://www.ins.tn/fr/enquetes/enquete-consommation#horizontalTab2>، تحت عنوان "Indice de Masse Corporeale" (مؤشر كتلة الجسم).

(18) المعهد الوطني للصحة العمومية ومنظمة الصحة العالمية، 2016. استقصاء عن الفحوص الطبية في تونس. كان 35 في المائة من المجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و70 عاما يعانون من السمنة.

(19) المعهد الوطني للصحة العمومية ومنظمة الصحة العالمية، 2016. استقصاء عن الفحوص الطبية في تونس.

(20) المرجع نفسه.

4-1 الأولويات القطرية

الحكومة

20- وأدت عملية الانتقال في مرحلة ما بعد الثورة في تونس إلى سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى توطيد الديمقراطية وإرساء الأساس للنمو الاقتصادي المطرد. ويتمثل أحد المساعي الشاملة للحكومة في التوصل إلى عقد اجتماعي جديد يؤدي فيه توفر فرص العمل وتحسين الخدمات الاجتماعية والكرامة والأمن إلى ترسيخ الاستقرار السياسي والشرعية.

21- وفي عام 2016، طرحت الحكومة الخطة التنموية الخمسية لتونس للفترة 2016-2020. وتحدد هذه الخطة الخمسية الأولى منذ ثورة 2011 خطط الحكومة لاستعادة الاستقرار واستئناف التخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل. وهي تحدد رؤية جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة على موارد بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا وبنية أساسية من الدرجة الأولى لتمكين تونس من تحقيق معدل نمو سنوي يزيد عن 4 في المائة بحلول عام 2020. وتستند الخطة إلى خمس ركائز:

- ← الحوكمة الرشيدة وإصلاحات الإدارة العامة وتدابير مكافحة الفساد؛
- ← الانتقال بتونس من بلد منخفض التكلفة إلى مركز اقتصادي؛
- ← التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي؛
- ← تحقيق الطموحات المحلية؛⁽²¹⁾
- ← إنشاء الاقتصاد الأخضر باعتباره دعامة للتنمية المستدامة.

22- ويحدد مشروع التعليم في تونس، الذي عرضه كتاب أبيض صدر عن وزارة التربية بشأن إصلاح قطاع التعليم لعام 2016، أربعة تحديات هي: كفاءة الإنصاف وتكافؤ الفرص؛ وتحسين نوعية التعليم والإنجاز الطلابي؛ وضمان إدماج النظام التعليمي في سوق العمل والمجتمع؛ وتحسين الحوكمة. ويحدد الكتاب الأبيض أيضا تسعة أهداف استراتيجية للإصلاح، تشمل فيما تشمله تطوير الحياة المدرسية من خلال الوجبات المدرسية وتوفير السكن والنقل والأنشطة الخارجية (الهدف الاستراتيجي 5) – ومنع الفشل المدرسي والتسرب (الهدف الاستراتيجي 7).

23- وتعتبر قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات وأولويات وطنية. ويؤكد دستور تونس لعام 2014 التزاما صريحا بتعزيز ترقية المرأة إلى مناصب المسؤولية في جميع القطاعات والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع الهيئات المنتخبة في البلد والقضاء على العنف ضد المرأة. وقد أطلقت وزارة المرأة والأسرة والطفولة استراتيجية لتمكين المرأة اقتصاديا، يمكن أن تسهم بشكل غير مباشر في تحسين الأمن الغذائي. وتشمل المبادرات تزويد النساء اللاتي يرأسن أسرهن بإعانات لشراء معدات للتجهيز الزراعي وتمكينهن من الحصول على قروض بدون فوائد لتمويل مشروعات الأعمال.

الأمم المتحدة والشركاء الآخرون

24- شهدت تونس زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الدولية منذ ثورة عام 2011. وتشمل الأهداف الشاملة للأمم المتحدة والجهات المانحة في البلد دعم الشعب التونسي في توطيد دعائم الديمقراطية المقامة حديثا، وخلق فرص عمل، ومنع التطرف العنيف، وتوجيه تونس نحو مسار التنمية المستدامة. ويحدد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في تونس (2015-2019) ثلاث ركائز ستصب فيها النتائج المقررة للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى تونس: الحكم الديمقراطي؛ النموذج الاقتصادي الشامل والمرن والمستدام؛ والحماية الاجتماعية والإنصاف في الحصول على الخدمات الاجتماعية العالية الجودة.

25- وتعمل منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع الحكومة لدعم التحسينات في أداء القطاع الزراعي، ولا سيما عن طريق تعزيز إدارة النظم الزراعية. وتدعم المنظمة أيضا تطوير ممارسات زراعية جيدة لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وهي تعمل على تعزيز الحوكمة السياسية في قطاع الزراعة. وتقوم المنظمة حاليا بتنقيح وتحديث إطارها للبرمجة القطرية.

(21) يتعلق ذلك بمطامح التونسيين في الولايات الأربع والعشرين في البلاد.

- 26- ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر جهة مانحة لتونس، وقد تجاوزت مساهمته المالية في التعاون أكثر من ضعفها منذ الثورة، حيث تم تحويل 3.5 مليار يورو بين عامي 2011 و2016 من خلال المنح والقروض والمساعدات المالية الكبيرة.⁽²²⁾ ويهتم الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة بمعالجة التفاوتات الجهوية وخلق فرص مدرة للدخل للمجتمعات المحلية المعرضة لحرمان اجتماعي وسياسي مشدد. وفي عام 2014، نشر الاتحاد الأوروبي تقريراً عن الشؤون الجنسانية حدد السياسات الرئيسية في تونس من أجل تعزيز عمالة المرأة، وزيادة مشاركتها في الأعمال التجارية الرائدة، ومشاركتها في الحياة السياسية، وتعزيز أدوارها في المنطقة.
- 27- وتستمر الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي كشريك نشط للحكومة. وفي فبراير/شباط 2017، وقعت الوكالة والحكومة مذكرة تفاهم بقيمة كلية بلغت 165 مليون يورو، تكمل الشريحة الأولى البالغة 200 مليون يورو التي سبق أن منحتها الحكومة الإيطالية لتونس. وقد تم توجيه مبلغ إضافي قدره 165 مليون يورو – يشمل قرضاً ميسراً بقيمة 100 مليون يورو ومنحاً بقيمة 65 مليون يورو – إلى أربعة قطاعات: إيجاد فرص العمل ومصادر الدخل، والتعليم، والطاقة، والهجرة.
- 28- وتدعم وكالات الأمم المتحدة الجهود المبذولة للنهوض بالمساواة بين الجنسين والأنشطة الرامية إلى إحداث تحول في العلاقات بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على استقلال المرأة الاقتصادي، وتعطي الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأولوية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر في المناطق، وتشمل ولاية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "تعزيز تنمية روح المبادرة في مجال الأعمال وتوفير فرص العمل للشباب عن طريق التدريب"، ويعزز مشروع منظمة العمل الدولية بشأن "العمل اللائق للمرأة" يعزز عمل المرأة بالتعاون مع النقابات ووزارة الشؤون الاجتماعية.

2- الآثار الاستراتيجية بالنسبة للبرنامج

1-2 تجربة البرنامج والدروس المستفادة

- 29- نجح البرنامج في تونس في القيام بدور استشاري تقني من خلال أنشطة تعزيز القدرات. وقد أطلق المشروع الإنمائي في تونس 200493 (2013-2017) التابع للبرنامج في ديسمبر/كانون الأول 2013 بهدف أساسي هو تعزيز قدرة الحكومة على تحسين نوعية واستدامة البرنامج الوطني للوجبات المدرسية.
- 30- وخلال المرحلة الأولى من المشروع (2014-2015)، قدم البرنامج المساعدة التقنية والمشورة السياساتية على ثلاثة محاور رئيسية هي: استعراض البرنامج الوطني للوجبات المدرسية؛ وتنظيم زيارات دراسية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛ ووضع استراتيجية للوجبات المدرسية المستدامة تم التصديق عليها في ديسمبر/كانون الأول 2014. وطلبت الحكومة أن يستمر البرنامج في المساعدة في مرحلة ثانية حتى يونيو/حزيران 2018 يقدم خلالها المساعدة التقنية والمشورة السياساتية من أجل تفعيل الاستراتيجية وتنفيذها. ويهدف الدعم الذي يقدمه البرنامج إلى تعزيز الأطر والأدوات التنظيمية، والارتقاء بنموذج الوجبات المدرسية اللامركزية، وتجريب طرائق تنفيذ جديدة تتسم بالكفاءة وتيسر المساءلة وتدعم التنمية المحلية. وتتوخى هذه الطرائق إتباع نهج متعدد الأبعاد، وتشمل تعزيز الروابط مع الإنتاج الزراعي المحلي، وإيجاد فرص مدرة للدخل للمرأة في المناطق الريفية، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، ودعم الأنشطة المراعية للتغذية من خلال إنشاء حدائق مدرسية، وإعداد قوائم وجبات مدرسية مغذية ومتوازنة، وتعزيز إدارة البرامج.
- 31- واستناداً إلى هذا التعاون، اعترفت الحكومة بالوجبات المدرسية كشبكة أمان اجتماعي يمكنها أن تحقق نتائج متعاضدة في مجالات التعليم والحماية الاجتماعية والتغذية، وتعزز في الوقت نفسه التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية من خلال نهج الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية. ونتيجة لذلك، فإن استراتيجية الوجبات المدرسية المستدامة في تونس هي حجر الأساس في خطط البلد لإصلاح قطاع التعليم.

32- **والبرنامج**، تماشياً مع خطة عمله للمساواة بين الجنسين في تونس (2017)، يسعى جاهداً إلى إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في جميع أنشطته لتنمية القدرات وفي تصميم المشروعات وتنفيذها ورصدها. ويتضمن النهج المتعدد الأبعاد للوجبات المدرسية والذي وضعه **البرنامج** ويجري تنفيذه حالياً في تونس جهوداً كبيرة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وضمان أن تكون البرامج "قادرة على إحداث تحول جنساني" من خلال تعزيز التغيير في العلاقات بين الجنسين وأدوارهما. وللمساعدة على تصحيح الأعراف الاجتماعية التمييزية، يعزز هذا النهج إيجاد فرص مدرة للدخل للنساء أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية من خلال تشجيع مشاركة المنظمات المجتمعية التي تقودها النساء في سلسلة الإمداد الخاصة بالوجبات المدرسية وفي استخدام الحدائق المدرسية.

2-2 الفرص المتاحة للبرنامج

33- ستوفر الخطة الاستراتيجية القطرية إطاراً لاستمرار أنشطة **البرنامج** الحالية لتعزيز القدرات على النحو المتوخى في خطة العمل لتعزيز البرنامج الوطني للوجبات المدرسية، الذي يتيح للبرنامج فرصاً إضافية لتزويد الحكومة بالمساعدة التقنية والمشورة السياساتية في مجالي الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، سيقوم **البرنامج** بوضع مشروعات تجريبية مبتكرة للوجبات المدرسية تستجيب للاعتبارات الجنسانية من حيث مراعاة القضايا الجنسانية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات. تعتزم الحكومة، باستخدام الدروس المستفادة وأفضل الممارسات الناشئة عن المشروعات التجريبية، توحيد هذا النهج على الصعيد الوطني في جميع المدارس المشاركة في برنامج الوجبات المدرسية.

3-2 التغييرات الاستراتيجية

34- بالاسترشاد بالاستعراض الاستراتيجي القطري، سوف يستكشف **البرنامج** إمكانيات إقامة شراكات جديدة، بما في ذلك مع وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وسيستفيد **البرنامج** طوال فترة الخطة الاستراتيجية القطرية من خبرته في تقديم المساعدة التقنية والمشورة السياساتية بشأن الوجبات المدرسية لدعم برامج الحماية الاجتماعية الأخرى التي تقودها الحكومة والتي تراعي التغذية. وسيناقش **البرنامج** بشكل استباقي مع السلطات الوطنية فرص توسيع نطاق دعمه التقني للمجالات الأخرى ذات الصلة بخبرة **البرنامج** والتي يمكن أن تسهم في تحقيق تونس هدف التنمية المستدامة 2، بما يتماشى مع نتائج الاستعراض الاستراتيجي القطري. وسيكفل **البرنامج** استعداداته للاستجابة لطلبات الحكومة للحصول على مساعدة تقنية إضافية في تعزيز قدرة البلد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

35- وسيهدف **البرنامج** إلى التصدي لانتشار العيب المزوج لسوء التغذية من خلال تعزيز البرامج والسلوكيات الوطنية المراعية للتغذية التي تقضي إلى تناول أطعمة أكثر صحة. وسيعمل **البرنامج**، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، على تعزيز إدراج مواد التغذية والنظافة الصحية والتعليم البيئي في المناهج الدراسية الوطنية. وتمشياً مع الأولويات الوطنية ومتطلبات تعزيز قدرات الحكومة، قد يوسع **البرنامج** نطاق دعمه للوجبات المدرسية بحيث يشمل تعزيز النظام الوطني الأوسع نطاقاً للحماية الاجتماعية، مما يقوي مساهماته في تحقيق الأهداف الوطنية للأمن الغذائي والتغذية. وتتيح الخطة الاستراتيجية القطرية فرصة للنهوض بانتقال **البرنامج** إلى البرمجة الرامية لإحداث التحول الجنساني بما يتماشى مع سياسته بشأن المساواة بين الجنسين (2015-2020) وخطة الاستراتيجية (2017-2021) وخطة عمله للمساواة بين الجنسين في تونس (2017-2018). وتشمل مبادرات **البرنامج** ذات الصلة تشجيع تعيين النساء المستفيدات في المناصب القيادية في لجان إدارة المشروعات بهدف تحويل العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين وتعزيز تقاسم السلطة بين النساء والرجال. كما سيوفر **البرنامج** فرصاً مدرة للدخل للنساء في المناطق الريفية من خلال إنشاء ودعم الحدائق المدرسية التي يتم من خلالها تمكين النساء من خلال إنتاج أغذية صحية مغذية للأسواق المحلية.

3- التوجه الاستراتيجي للبرنامج

1-3 الاتجاه، والتكيز، والآثار المنشودة

- 36- تأخذ الخطة الاستراتيجية القطرية في الاعتبار نتائج الاستعراض الاستراتيجي القطري والدروس المستفادة والمناقشات مع الحكومة والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين. وسيواصل البرنامج، من خلال الخطة الاستراتيجية القطرية، تقديم المساعدة التقنية لتعزيز البرنامج الوطني للوجبات المدرسية بهدف معالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي. ووفقاً للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)، وسياسته بشأن المساواة بين الجنسين (2015-2020) وخطة عمله للمساواة بين الجنسين، سيدرج النظر في القضايا الجنسانية في جميع مراحل وضع الخطة الاستراتيجية القطرية وتنفيذها ورصدها لضمان تطبيق برامج وسياسات قادرة على إحداث تحول جنساني من أجل عالم خالٍ من الجوع. وسيكفل البرنامج بالتالي تصنيف البيانات المتعلقة بكل شخص حسب الجنس والعمر؛ وكون التحليل الجنساني جزءاً لا يتجزأ من جميع عمليات التقييم والبحث والمساعدة التقنية والمعرفة وإدارة المعلومات وما يتصل بذلك من عمل؛ وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع مبادرات البرامج والسياسات وتعزيز القدرات؛ ومشاركة النساء والرجال والبنات والأولاد ومنظماتهم ومؤسساتهم بطرق تمكينية تعزز النتائج المنصفة وتنهض بالمساواة بين الجنسين.
- 37- ويتمثل الغرض الرئيسي من أنشطة البرنامج الحالية في تعزيز قدرة الحكومة على تحسين نوعية واستدامة البرنامج الوطني للوجبات المدرسية بما يتماشى مع المعايير الدولية للتغذية للوجبات المدرسية. وسيواصل البرنامج تقديم المساعدة التقنية والمشورة السياسية إلى وزارة التربية وديوان الخدمات المدرسية التابع لها والذي يدعمه البرنامج منذ إنشائه في عام 2015 وهو مكلف بإدارة أعمال النقل وأماكن الإقامة والأنشطة الخارجية المدرسية فضلاً عن الوجبات المدرسية.
- 38- ويتوخى نموذج مبتكر يجري حالياً تجريبه في معتمدية الناظور الريفية بولاية زغوان استخدام منتجات محلية لإعداد وجبات مدرسية – استناداً إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتغذية والنظافة الصحية التي وضعها البرنامج – في مطبخ مركزي لتقديمه إلى المدارس التابعة. ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل المطبخ المركزي الأول لمطاعم المدارس الابتدائية في العام الدراسي 2018/2017. وتعتزم الحكومة تعميم وتكرار هذا النهج على الصعيد الوطني، استناداً إلى الدروس المستفادة من المشروعات التجريبية.
- 39- وسيواصل البرنامج العمل في شراكة مع المعهد الوطني للتغذية ووزارتي التربية والصحة العمومية لتصميم وجبات مغذية متوازنة تسهم في زيادة التنوع الغذائي، مما يساعد على معالجة العبء المزدوج لنقص المغذيات الدقيقة – مثل فقر الدم لدى الأولاد والبنات – والسمنة. وفي إطار الشراكة مع وزارة الفلاحة، ستستمر إقامة الحدائق المدرسية كمراكز للتغذية والتعليم البيئي تهدف إلى الوصول إلى النساء والرجال على المستوى المحلي والأولاد والبنات في المدارس، فضلاً عن توفير مصدر تكميلي للخضراوات والفاكهة في وجبات الغداء المدرسية.
- 40- وتتماشى الخطة الاستراتيجية القطرية مع الكتاب الأبيض الخاص بإصلاح قطاع التعليم، واستراتيجية تونس للوجبات المدرسية المستدامة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2015-2019)، ولا سيما الركيزة الثالثة المتعلقة بالحماية الاجتماعية والوصول المنصف إلى الخدمات الاجتماعية العالية الجودة. وستسهم الأنشطة التي تتوخاها الخطة الاستراتيجية القطرية في النتيجة الاستراتيجية 5 للبرنامج "امتلاك البلدان النامية لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (غاية التنمية المستدامة 9-17). وستعزز الخطة الاستراتيجية القطرية قدرة تونس على تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و4 من خلال تقديم المساعدة التقنية والمشورة السياسية التي تؤدي إلى تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على تحسين برامج الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، وتمشياً مع الأهداف الأوسع للنتيجة الاستراتيجية 5، سيبسر البرنامج الشراكات المسؤولة والخاضعة للمساءلة من أجل تعزيز القدرات الوطنية، والسعي لضمان اتساق السياسات والإجراءات، وتشجيعها لمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ وترويج الابتكار لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

2-3 الحصائل الاستراتيجية، ومجالات التركيز، والنواتج المتوقعة، والأنشطة الرئيسية

الحصيلة الاستراتيجية 1: امتلاك المؤسسات الوطنية في تونس لقدرات معززة على تنفيذ برامج محسنة للوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية تعزز الأمن الغذائي والتغذية بحلول عام 2022.

41- سيواصل البرنامج، بناء على طلب من الحكومة، دعم تعزيز البرنامج الوطني للوجبات المدرسية في تونس. وستستمر الأنشطة الحالية حتى عام 2022 بهدف تعزيز القدرات الوطنية من خلال تقديم المساعدة التقنية التي تمكن الحكومة من تنفيذ برنامج وجبات مدرسية أكثر كفاءة وفعالية واستدامة باعتباره مكوناً حيوياً في نظامها الأوسع لشبكات الأمان الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، سيدعم البرنامج معالجة الفجوات التي حددها الاستعراض الاستراتيجي القطري، وسيسعى إلى المساهمة في هذا الجهد، من خلال العمل في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمن الغذائي من أجل تعزيز تحقيق تونس هدف التنمية المستدامة 2، وربما من خلال توسيع مساعده التقنية لشبكات الأمان الأخرى إذا طلبت الحكومة ذلك.

42- وسيواصل البرنامج العمل مع وزارات التربية، والفلاحة، والصحة العمومية، والشؤون الاجتماعية، والمرأة والأسرة والطفولة لتعميم النهج التي تؤدي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الأنشطة، وتيسير التنسيق بين الوزارات في مجال وضع وتنفيذ برنامج وطني معزز للوجبات المدرسية. وسيواصل البرنامج تشجيع وتيسير الرحلات الدراسية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل المشاركة في المنتدى العالمي لتغذية الطفل، والزيارات إلى مراكز الامتياز في مكافحة الجوع التابعة للبرنامج في البرازيل والصين والهند، ومشاركة تونس في مبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية.

43- وتسهم هذه الحصيلة الاستراتيجية في تحقيق غاية التنمية المستدامة 17-9 والنتيجة الاستراتيجية 5 للبرنامج "امتلاك البلدان النامية لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

مجالات التركيز

44- تمثل الأسباب الجذرية محور التركيز الرئيسي لهذه الحصيلة. وتهدف الأنشطة إلى تعزيز قدرة الحكومة على معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي والضعف، ولا سيما من خلال تحسين ظروف التعلم بين الفئات الضعيفة من السكان، وتقديم برامج للحماية الاجتماعية تتصف بالفعالية والكفاءة وبمراعاة التغذية.

النواتج المتوقعة

45- ستتحقق هذه الحصيلة من خلال ثلاثة نواتج هي:

← استفادة تلاميذ المدارس من الأطر التنظيمية المعززة المتعلقة بالوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية ومن الأدوات اللازمة لتحسين الحياة المدرسية والنهوض بالاندماج الاجتماعي (المستوى 3، وفتتاً النواتج جيم وطاء، والنتيجة الاستراتيجية 5، وهدف التنمية المستدامة 4).

← استفادة تلاميذ المدارس والمجتمعات المحلية في معتمديات منتقاة في جميع أنحاء البلد من نموذج لامركزي للوجبات المدرسية يروج للحماية الاجتماعية المراعية للتغذية، ويدعم الاندماج الاجتماعي ويحسن الحياة المدرسية (المستوى 2، وفتة النواتج جيم، والنتيجة الاستراتيجية 5، وهدف التنمية المستدامة 4).

← استفادة تلاميذ المدارس والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية في المناطق المستهدفة من تصميم وتنفيذ طرائق مبتكرة للوجبات المدرسية تعزز الاندماج الاجتماعي وتحسن الحياة المدرسية (المستوى 2، وفتة النواتج جيم، النتائج الاستراتيجية 5 و3، هدف التنمية المستدامة 4).

الأنشطة الرئيسية

النشاط 1: تقديم المشورة السياساتية والمساعدة التقنية للمؤسسات الوطنية التي تنفذ برامج الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية.

- 46- سيزود البرنامج المؤسسات الوطنية بالمشورة السياساتية والمساعدة التقنية في تعزيز الأطر التنظيمية للوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية والأدوات اللازمة لتحسين الإدارة والاستهداف والكفاءة من حيث التكلفة والجودة التغذوية والسلامة والرصد والتقييم. وسيقدم البرنامج المساعدة التقنية إلى الحكومة في الوقت الذي تعزز فيه برامج وجباتها المدرسية من خلال النموذج اللامركزي القائم وتجرب طرائق التنفيذ المبتكرة.
- 47- وسيدعم البرنامج تنفيذ الحكومة للمبادئ التوجيهية للتغذية والنظافة الصحية للوجبات المدرسية على المستوى الوطني؛ كما سيدعم ديوان الخدمات المدرسية في وضع مبادئ توجيهية لإدارة الوجبات المدرسية الوطنية، ولتوفير التدريب للموظفين الحكوميين على المستويات المركزية والجهوية والمحلية؛ وسيقدم الدعم وسيشارك في إعادة تأهيل بعض المطاعم المدرسية التي تعمل في إطار النموذج اللامركزي، وفي توفير التدريب للموظفين المشاركين في إدارة المطاعم المدرسية وإعداد الوجبات. وستراعي جميع أعمال تعزيز القدرات القطرية والمساعدة التقنية المقدمة قضايا المساواة بين الجنسين. وسيسعى البرنامج، تماشياً مع سياسته بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى تيسير تقاسم الخبرات والمعارف والمهارات والمعلومات وأفضل الممارسات على المستويين القطري والجهوي؛ وسيشجع الابتكار وسيعمم الدروس المستفادة فيما يتعلق بتوسيع نطاق الممارسات المبتكرة في مجال الوجبات المدرسية؛ وسيعزز العمل المشترك والشراكات مع البلدان النامية التي تتمتع بالخبرة في ميدان الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية.
- 48- وسيتم تطبيق نموذج لإدارة سلسلة إمداد الوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية في المطابخ المركزية التجريبية. ويتم بعد ذلك تسليم الأغذية المطبوخة في المطابخ المركزية إلى المطاعم المدرسية، مع الاستجابة لنتائج تحليل لسلسلة الإمداد أجري في عام 2016، والمساعدة لمعالجة الفجوات التي تعرقل التنمية الزراعية في المناطق المستهدفة. وستشمل آليات الشراء المحلي استهداف الموردين الزراعيين المحليين من خلال مناقصات تغطي 70 في المائة من إجمالي المشتريات الغذائية؛ وإشراك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين في توريد الخضراوات الطازجة والفواكه واللحوم ومنتجات الألبان لتغطية نسبة 30 في المائة المتبقية؛ وإنشاء مركز للتخزين والتوزيع في كل مطبخ مركزي؛ وتنفيذ نظام فعال لتجهيز الأغذية وتغليفها وتوزيعها. وسيقوم البرنامج بتدريب المنظمات المجتمعية المحلية التي تقودها النساء وتعزيز إدماجها في سلسلة الإمداد كجهات موردة للمنتجات الطازجة من الحدائق المدرسية. وستقدم المساعدة التقنية في تكييف قوائم الأطعمة المدرسية مع المنتجات المتاحة محلياً ولدعم منظمات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتيسير حصولهم على القروض.
- 49- وسيقوم البرنامج، بالشراكة مع وزارة الفلاحة، بتطوير حدائق مدرسية كمراكز للتغذية والتثقيف البيئي ومصادر المنتجات الطازجة، وفقاً لنهج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية للوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية. وسيعمم البرنامج الخطوط التوجيهية الخاصة بالحدائق المدرسية كما سيدمج عناصر من الزراعة الذكية مناخياً. وسيركز التدريب الموجه لتعزيز قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المشاركين في سلسلة إمداد الوجبات المدرسية على تحقيق زيادة مستدامة في الإنتاجية والدخول الزراعية وعلى التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود أمامه.
- 50- وتمشياً مع استراتيجية البرنامج بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين،⁽²³⁾ سيشارك البرنامج في المشاورات مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك الآباء والمعلمين، وسيدعو إليها، كما سيدعم تعزيز القدرات الوطنية على التشاور مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السكان المتضررون، وسيدعم الحكومة في تطوير آليات ملائمة للتبعية والتغذية المرتدة كوسيلة لتعزيز الاتصال المتبادل بين السلطات الوطنية التي تنفذ برامج الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية، والسكان المتضررين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

3-3 استراتيجيات الانتقال والخروج

51- وتقوم الحكومة بتمويل وإدارة البرنامج الوطني للوجبات المدرسية. وتضمن ملكية الحكومة له الدعم السياسي والمالي والمؤسسي على المدى الطويل، وتسمح للبرنامج بالتخطيط للإنهاء التدريجي للأنشطة في الوقت الذي تزيد فيه الحكومة من قدرتها على تمويل وإدارة برنامج وطني للوجبات المدرسية. وسيركز المشروع التجريبي للوجبات المدرسية الذي ينفذه البرنامج على تعزيز فرص توليد الدخل للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية عن طريق توطيد مشاركتهم في سلسلة إمدادات الوجبات المدرسية بحيث تستمر هذه المشاركة بعد انسحاب البرنامج. وسيدعو البرنامج إلى إقامة أطر ناظمة محسنة تعطي صفة رسمية للروابط بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وسلسلة إمدادات الوجبات المدرسية كوسيلة لضمان الاستمرارية بعد انسحاب البرنامج، كما سيقدّم المشورة السياساتية في هذا المجال. وسيشمل الترويج لمشاركة المجتمع المحلي تشجيع المشاركة المحلية في تنفيذ برامج الوجبات المدرسية واتخاذ القرارات بشأنها، مع التركيز بوجه خاص على إشراك المرأة. وسيسعى البرنامج جاهداً إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنشطته كشرط مسبق لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 وتمكينه من الخروج من المشروع.

52- وسيدعم البرنامج، خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الاستراتيجية القطرية (2018-2020)، الحكومة في تنفيذ وتنفيذ المشروعات التجريبية للمطابخ المركزية والحدائق المدرسية، ورفع مستوى مطاعم مدرسية مختارة، بما في ذلك من خلال التمويل المشترك الموجه للبنية التحتية وتكاليف المعدات. أما في السنتين الأخيرتين (2021-2022)، فإن البرنامج سيخفض هذه الأنشطة وسيركز جهوده على تعزيز الأطر والأدوات التنظيمية في مجالات الحوكمة والاستهداف والكفاءة من حيث التكلفة والجودة التغذوية وسلامة الوجبات المدرسية، فضلاً عن دعم إمكانية تكرار نموذج المطابخ المركزية على المستوى الوطني مع ملكية الحكومة لها وتمويلها.

4- ترتيبات التنفيذ

1-4 تحليل المستفيدين

53- تستفيد الحكومة، ولا سيما وزارة التربية وديوان الخدمات المدرسية، من أنشطة البرنامج في مجال تعزيز القدرات. وسيستفيد من البرنامج الوطني المعزز للوجبات المدرسية 120 000 من البنات و130 000 من الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و11 عاماً في المدارس التي يصل البرنامج إليها حالياً، وعددها 2 500 مدرسة ويقع ما يقارب 90 في المائة منها في المناطق الريفية. ويهدف كل من المطبخين التجريبيين الأساسيين إلى تزويد 1 500 طفل بالوجبات اليومية، مما يمكن 1 450 من البنات و1 550 من الأولاد في 20 مدرسة من الاستفادة من هذا النهج المبتكر. ويمكن لوزارة التربية أن تحدد مواقع تكرار نموذج المطابخ المركزية وأن تطلقها أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية.

54- ويشمل المستفيدون المباشرون الآخرون من تعزيز القدرات، ولا سيما التدريب، الطهاة، والموظفين المشاركين في إدارة برنامج الوجبات المدرسية على المستويات المركزية والجهوية والمحلية، وموظفي المدارس وأعضاء المجتمع المحلي المشاركين في صيانة وإدارة الحدائق المدرسية.

تعزيز القدرات، ولا سيما من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

55- يتمثل الهدف الرئيسي لأنشطة البرنامج في مجال تعزيز القدرات في تحسين نوعية وكفاءة واستدامة البرنامج الوطني للوجبات المدرسية، وذلك تمثيلاً مع المعايير الدولية. وكجزء من هذا العمل، سيواصل البرنامج تعزيز التعاون والتعلم فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك عن طريق تيسير المشاركة في الفعاليات وجمع الخبرات وتقديم ومناقشة أفضل الممارسات والخبرات في برامج الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي أماكن أخرى. وسيعمل البرنامج مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة على ضمان تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنشطة تعزيز القدرات.

2-4 الشراكات

- 56- سيواصل البرنامج تعاونه الوثيق مع وزارة التربية، ولا سيما ديوان الخدمات المدرسية. وكان البرنامج في طليعة جهود الدعوة وغيرها من الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة المؤسسية التونسية على إدارة برنامج وطني محسن للوجبات المدرسية وتقديم الدعم الأساسي لإنشاء وتشغيل ديوان الخدمات المدرسية، ولا سيما في إدارته للبرنامج الوطني للوجبات المدرسية. وسيركز البرنامج دعمه خلال فترة السنوات الخمس للخطة الاستراتيجية القطرية، على تجريب طرائق التنفيذ الجديدة، وتحديث نموذج الوجبات المدرسية للمركزية اللامركزية، وإحياء الحدائق المدرسية، وتعزيز إدارة البرامج.
- 57- وسيعمل البرنامج مع وزارة الفلاحة على إحياء الحدائق المدرسية ومواصلة إشراك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وخاصة النساء، في البرنامج الوطني للوجبات المدرسية. وسيتعاون أيضا مع وزارة الصحة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة. وستقوم لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات للوجبات المدرسية بتنسيق ورصد الخطة الاستراتيجية القطرية، وستجتمع مرتين في السنة لتقييم التقدم المحرز. وستضم اللجنة ممثلين عن الوزارات المسؤولة عن التعليم، والفلاحة، والمرأة والأسرة والطفولة، والشؤون الخارجية، والشؤون الاجتماعية، وعن البرنامج.
- 58- ويتعاون البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة في تقييم وتعزيز إدماج المزارعين المحليين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء، في سلسلة إمداد الوجبات المدرسية. ويتعاون البرنامج واليونيسف على تعزيز تحقيق الهدف 5 من الورقة البيضاء لإصلاح التعليم، بشأن تطوير الحياة المدرسية. وسيقوم البرنامج بالتنسيق مع اليونسكو بتدريب موظفي مطاعم المدارس، ومع اليونسف واليونسكو في تعزيز إدراج مواد التغذية والنظافة الصحية والتعليم البيئي في المناهج الدراسية الوطنية.
- 59- وفي إطار الورقة البيضاء لإصلاح التعليم وأهدافها، وبالاتسار مع الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، سيقوم البرنامج واليونيسف بتنسيق التدخلات في المدارس الابتدائية التي أعيد تأهيلها في سياق برنامج اليونسف في مجال "المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس". وفي كل مدرسة من المدارس المستهدفة، ستصاحب التحسينات في المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عملا يقوده البرنامج لتجديد مطعم المدرسة وإنشاء أو إعادة تأهيل حديقة مدرسية، حيثما أمكن ذلك وعلى نحو يتماشى مع معايير الاستدامة مثل توافر المياه، ونوعية التربة وإمكانات المشاركة المجتمعية في صيانة الحديقة.
- 60- ويدعو البرنامج إلى مشاركة المجتمع المدني التونسي في الترويج لتعزيز الوجبات المدرسية الوطنية، كما يدعم هذه المشاركة. ومن الأمثلة البارزة على هذا النوع من العمل شراكة البرنامج مع المنظمة التونسية غير الحكومية "نساء من أجل المطاعم المدرسية" التي تهدف إلى تعزيز دور المنظمة كشريك متعاون ومكمل في تنفيذ استراتيجية الوجبات المدرسية المستدامة في تونس. وقدم البرنامج إلى المنظمة تدريبا على تصميم البرامج وتنفيذها لتعزيز دور المنظمة غير الحكومية كشريك ملتزم بتمكين المرأة. إضافة لذلك، حدد البرنامج مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي ستشارك في تعميم إحياء الحدائق المدرسية وغير ذلك من التدخلات على المستوى الميداني، رهنا بتواجد هذه المنظمات في كل من الولايات وبما يتوفر لديها من قدرات حالية، مما سيعمل البرنامج على تعزيزه عن طريق الشراكات مع هذه المنظمات.
- 61- ويسعى البرنامج أيضا إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. وفي عام 2016، ومن خلال مبادرة "وقف الجوع" التي أطلقتها شركة الخدمات الغذائية الفرنسية سوديكسو (Sodexo)، قدم خبراء لوجستيات وسلاسل توريد الإطعام الجماعي مساهمات حاسمة للبرنامج في تصميم النموذج التشغيلي للمشروع التجريبي للمطابخ المركزية. ويشارك البرنامج مع كيانات القطاع الخاص التونسية في تجهيز المطاعم وتدريب الموظفين.
- 62- وسيشارك البرنامج في الاجتماعات الدورية المخصصة للتشاور والتنسيق مع مختلف الشركاء الناشطين في مجال الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية، على نحو ما حددته العملية التشاورية التي أدت إلى وضع استعراض استراتيجي للأمن الغذائي والتغذية لعام 2017، بغية ضمان وجود تقسيم مناسب للعمل ولفنادي ازدواج الجهود.

3-4 سلسلة الإمداد

63-62- سيدعم البرنامج إضفاء الطابع المؤسسي على الصلات بين البرنامج الوطني للوجبات المدرسية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك من خلال تشريع جديد بشأن المشتريات العامة يدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وفي المشروعات التجريبية، سيكون الهدف هو تأمين 30 في المائة من المشتريات من أصحاب الحيازات الصغيرة، وسيدعم البرنامج الحكومة في تنفيذ التدابير الرامية إلى الحد من هدر الأغذية. وسيعمل البرنامج مع السلطات الوطنية على وضع أطر للشراكات مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومنظمات المجتمع المحلي ومعايير الاختيار لتحديد أصحاب الحيازات الصغيرة الذين لديهم إمكانية توريد للبرنامج. وسيدعم أيضا السلطات الوطنية في قياس الفوائد التي تعود على أصحاب الحيازات الصغيرة من حيث زيادة فرص الوصول إلى الأسواق والتي تعود على الأطفال الذين يتلقون وجبات مدرسية ذات قيمة تغذوية أكبر باستخدام المنتجات المحلية.

5- إدارة الأداء والتقييم

1-5 ترتيبات الرصد والتقييم

64-63- سيكفل البرنامج تنفيذ أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، وبصفة خاصة مع الاستراتيجية التونسية للوجبات المدرسية وخطة العمل من أجل تعزيز البرنامج الوطني للوجبات المدرسية. وأثبت التقييم الخارجي لأنشطة برنامج تنمية القدرات في تونس في عام 2015 صحة نهج وحصائل المرحلة الأولى من المشروع الإنمائي 200493 (2012-2014) وقدم توصيات للمراحل التالية. وقد أدرجت تلك التوصيات في الخطة الاستراتيجية القطرية، وكذلك النتائج التي توصل إليها تقييم عام 2016 لسياسة البرنامج بشأن تنمية القدرات (2009-2015). وتشمل التوصيات الواردة في تقييم عام 2015 والتي قدمت مدخلات أساسية لتصميم الخطة الاستراتيجية القطرية ما يلي:

- ◀ قيام البرنامج بالدعوة إلى إنشاء لجنة توجيهية للوجبات المدرسية الوطنية وبدعمها، وبوضع وتطبيق خطة عمل لتنفيذ استراتيجية الوجبات المدرسية المستدامة في تونس.⁽²⁴⁾
- ◀ فيما يتعلق بالابتكارات التي تقترحها الخطة الاستراتيجية القطرية لربط الوجبات المدرسية بالإنتاج الزراعي المحلي، ولا سيما الإنتاج الذي تقوم به النساء الريفيات، قيام البرنامج وشركاؤه بإجراء تحليل تفصيلي لقدرات النساء المنتجات والقيود التي تواجههن في التوريد للمطاعم المدرسية بصورة يُعتمد عليها وفعالة من حيث التكلفة، وبوضع نهج من شأنه أن يدعم تطوير سلسلة التوريد على أساس الإنتاج المحلي.
- ◀ وضع نظام محسن للرصد والتقييم لقياس نتائج المشروعات التجريبية مدارس التركيز، وتحديد وقياس عوامل النجاح أو الفشل، واستخلاص استنتاجات موثوقة بشأن إمكانية تكرار الابتكارات على نطاق أوسع.

65-64- وقد تم تحديد القيمة الأساسية لمؤشر القدرات الوطنية في تونس للوجبات المدرسية من خلال تقييم أجراه البرنامج في إطار نهج النظم لتحسين نتائج التعليم (SABER) في أبريل/نيسان 2014. وأشارت استراتيجية الوجبات المدرسية المستدامة إلى خط الأساس هذا وخصصت أهدافا مرحلية لكل من المعايير الخمسة للوجبات المدرسية وأهداف السياسات. إطار السياسات؛ والقدرة المالية؛ والقدرة المؤسسية والتنسيق؛ والتصميم والتنفيذ؛ والمشاركة المجتمعية. ومن المزمع عقد ورشة عمل لنهج النظم سيجري فيها تقييم تنفيذ المشروع التجريبي الأول للمطبخ المركزي (في عام 2018)، كما سيجري فيها تحديد الدروس المستفادة لإدراجها في برامج للتغذية للوجبات المدرسية في المستقبل.

66-65- وسيقدم البرنامج المساعدة التقنية في تصميم وتنفيذ نموذج مبتكر للمطابخ المركزية في المعتمديات الريفية في ولايتي زغوان وباجة وفي مواقع التكرار التي تختارها وزارة التربية. وفي المطابخ المركزية، وتطبيق المبادئ التوجيهية للتغذية والنظافة الصحية التي وضعها البرنامج، ستستخدم منتجات محلية المصدر لإعداد وجبات الطعام لتقديمها يوميا في المدارس التابعة. وسيدعم البرنامج رصد وتقييم المشروعات التجريبية كأساس لتحديد عوامل النجاح الرئيسية وتكرارها، وسيقوم بتطوير ودعم

(24) وضعت خطة العمل (2015-2018) بصورة مشتركة بين البرنامج والحكومة، وتم اعتمادها في نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

تنفيذ آليات المشتريات المحلية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة حيثما أمكن، وإدماج هذه الآليات في سلسلة إمداد الوجبات المدرسية.

66-67- وفي عام 2016، أنشئ فريق عامل في وزارة التربية لضمان رصد وتقييم المشروعات التجريبية بهدف تحديد وقياس عوامل النجاح الرئيسية والتحديات التي تواجه التكرار الواسع النطاق للبرامج التجريبية للوجبات المدرسية المستدامة. وقام الفريق، بالتعاون مع البرنامج، بوضع مجموعة من المعايير لاختيار المعتمدات والمدارس التي ستدرج في مرحلة التوسع التالية. وتشمل هذه المعايير ضعف أطفال المدارس والمجتمعات المحلية التي تقع فيها المدارس، ومؤشرات من قبيل متوسط المسافة المتوسطة التي يقطعها الطلاب للوصول إلى المدرسة، وتوفر المياه ومرافق الصرف الصحي في المدارس، وجدوى إقامة حدائق مدرسية، ووجود شركاء محتملين على مقربة من المدارس توخيا لتحقيق التآزر. وسيسعى البرنامج إلى مضاعفة أثر تدخلاته من حيث إمكانية الحصول على التعليم، والأمن الغذائي، والتغذية، وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

67-68- وستواصل اللجنة التوجيهية للوجبات المدرسية الوطنية والبرنامج ضمان رصد النتائج المتوقعة للأنشطة بالتعاون مع الفريق العامل المعني بالرصد والتقييم التابع لوزارة التربية. ويقوم البرنامج، كل ثلاثة أشهر، برصد التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المبينة في خطة العمل لتعزيز البرنامج الوطني للوجبات المدرسية، وأنشطة الخطة والمؤشرات ذات الصلة. وتستجيب جميع عمليات الرصد التي يقوم بها البرنامج للاعتبارات الجنسانية. وسيقوم البرنامج بالدعوة لدى الحكومة من أجل وضع واستخدام مؤشرات مراعية للتغذية في البرنامج الوطني للوجبات المدرسية، وسيقدم الدعم في هذا الصدد.

68-69- وستضع الخطة الاستراتيجية القطرية لتقييم مستقل للحافظة القطرية يديره مكتب التقييم في عام 2021، وسيفي هذا التقييم باحتياجات المساءلة عن أداء حافظة البرنامج القطرية ونتائجها بوجه عام، وسيسترشد به التوجه الاستراتيجي للبرامج في المستقبل. وسيستكمل التقييم بتقييم لامركزي لمكونات مختارة من الخطة الاستراتيجية القطرية، بما يتماشى مع طلبات أصحاب المصلحة ومع الاحتياجات الخاصة بالأدلة والتعلم. وسيقوم التقييم اللامركزي المزمع في عام 2018 بتقييم النشاط 1 لتحديد مدى نجاح عمل البرنامج مع المؤسسات الوطنية في تحقيق النتائج المتوقعة في تعزيز القدرات الوطنية في برامج الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية وقياس التقدم المحرز في تنفيذ وتكرار النهج المتعدد الأبعاد إزاء الوجبات المدرسية، وهو النهج الذي تأخذ به المشروعات التجريبية للمطابخ المركزية. ومن المزمع إجراء استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية القطرية في عام 2020 لتقييم أداء الخطة، وإرشاد عملية صنع القرار التشغيلي، ودعم التعلم، والتدليل على المساءلة، وتوجيه التعديلات البرمجية. وقد رصدت موارد كافية لهذه التقييمات في الميزانية.

2-5 إدارة المخاطر

المخاطر السياقية

69-70- مع أن الحالة الأمنية في تونس يشوبها التوتر في بعض الأحيان، فإنها مستقرة نسبياً. ويمكن أن تحد القيود الأمنية المحلية المتصلة بالاضطرابات المدنية والتطرف العنيف في مجالات محددة من وصول البرنامج وشركائه إلى بعض أصحاب المصلحة. وبينما تستمر الاحتجاجات، فإن من غير المحتمل أن تصل إلى مطالب تعم البلاد تدعو إلى تغيير النظام. ويعمل البرنامج مع إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة بشأن التخفيف من أي مخاطر أمنية يمكن أن يتعرض لها موظفو البرنامج وشركاؤه والمستفيدون منه.

70-71- وتشكل المقاومة التي تواجه التقدم في المساواة بين الجنسين خطراً على التغييرات المستمرة التي يمكن أن تكفل تحقيق الأمن الغذائي المستدام في تونس، وقد تعرقل تحقق آثار إجراءات البرنامج في مجال تركيز الخطة الاستراتيجية القطرية. ويعمل البرنامج على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنشطته الرامية إلى تعزيز القدرات.

المخاطر البرمجية

71-72- هناك عدد محدود في تونس من المنظمات غير الحكومية الوطنية التي لديها الخبرة، مما يؤدي إلى تأخير تنفيذ أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية و/أو الحد من فعاليتها التكليفية. ويعمل البرنامج على تعزيز قدرات شركائه الوطنيين في المجتمع المدني.

المخاطر المؤسسية

72-73- سيحتاج البرنامج إلى تكييف عملياته وأنظمتها من أجل تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة. وسيسعى البرنامج إلى ضمان توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنفيذ الناجح لخارطة الطريق المتكاملة في تونس.

6- الموارد اللازمة لتحقيق النتائج

1-6 ميزانية الحافظة القطرية

المتطلبات الإرشادية للميزانية السنوية للخطة الاستراتيجية القطرية (دولار أمريكي)						
المجموع	السنة الخامسة 2022	السنة الرابعة 2021	السنة الثالثة 2020	السنة الثانية 2019	السنة الأولى 2018	
4 347- 672327 356	397 537- 395 679	663 218- 660 118	1 056 285- 051 349	1 181 214- 175 694	1 049 420- 044 516	الحصيلة الاستراتيجية 1
4 347- 672327 356	397- 537395 679	663- 218660 118	1 056- 285051 349	1 181- 214175 694	1 049- 420044 516	المجموع

73-74- تدرج جميع الأنشطة خلال فترة السنوات الخمس للخطة الاستراتيجية القطرية (2022-2018) ضمن الحصيلة الاستراتيجية 1. وسيفي البرنامج بالتزامه المؤسسي بتخصيص 15 في المائة من جميع أموال ونفقات المشروعات لأنشطة تعزيز المساواة بين الجنسين.

2-6 آفاق تدبير الموارد

74-75- تستند آفاق تدبير الموارد لتنفيذ أنشطة الخطة الاستراتيجية القطرية إلى مساهمة مدتها ثلاث سنوات (2020-2018) وقدرها 2.5 مليون يورو (2.7 مليون دولار أمريكي) من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، التي ستغطي 80 في المائة من تكاليف الأنشطة المقترحة. ويعمل البرنامج على تنويع قاعدة الجهات المانحة، وستمكن المساهمات الإضافية من توسيع نطاق الأنشطة بما يتماشى مع أولويات الحكومة والجهات المانحة.

3-6 استراتيجية تعبئة الموارد

75-76- وضع البرنامج استراتيجية للشراكة لإرشاد جهوده على نحو أفضل فيما يتعلق بتعبئة التمويل اللازم لأنشطته في تونس. وتشدد الاستراتيجية على سبل مواءمة الفوائد المتعددة الأبعاد لبرامج الوجبات المدرسية مع أولويات عدد من المانحين، ولا سيما في دعم توطيد الديمقراطية ومعالجة الأسباب الجذرية للإقصاء والهجرة والتطرف العنيف. واسترشادا بهذا التحليل، دخل البرنامج في مناقشات مع عدة جهات مانحة لضمان الحصول على منح متعددة السنوات لدعم أنشطته لتنمية القدرات بالتعاون مع الحكومة. ويتوقع البرنامج أن تسفر هذه المناقشات عن تبرعات كافية لمواصلة الأنشطة المقررة. وبالإضافة إلى العمل المنظم مع الحكومة والجهات المانحة، يسعى المكتب القطري إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ ويمكن للقطاع الخاص أن يقدم دعماً تكميلياً للخطة الاستراتيجية القطرية من خلال تقديم الدعم النقدي والخبرة والدعوة. وسيستفيد المكتب القطري من استراتيجيته الخاصة بالشراكات في وضع واعتماد خطة عمل للشراكة تحدد مكانة البرنامج وشركائه وخطه والفرص المتاحة لإحراز تقدم نحو الحاصلات الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية القطرية، بما في ذلك وضع خرائط دقيقة لفرص إشراك القطاع الخاص على الصعيدين المحلي والعالمي بطرق يمكن أن تحقق قيمة مضافة لتونس.

الملحق الأول

الإطار المنطقي للخطة الاستراتيجية القطرية لتونس (أبريل/نيسان 2018 – ديسمبر/كانون الثاني 2022)

الغاية الاستراتيجية 2: إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الهدف الاستراتيجي 4: دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

النتيجة الاستراتيجية 5: امتلاك البلدان النامية لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 9-17)

الخصيلة الاستراتيجية 1: امتلاك المؤسسات الوطنية في تونس لقدرات معززة على تنفيذ برامج محسنة للوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية تعزز الأمن الغذائي والتغذية بحلول عام 2022.

فئة الحصائل: تعزيز قدرات مؤسسات ونظم القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المستجيبون المحليون، بهدف تحديد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن الضعف الغذائي واستهدافهم ومساعدتهم.

مجالات التركيز: الأسباب الجذرية

الافتراضات:

مواصلة البرنامج للعمل عن كثب مع السلطات الوطنية، بما فيها وزارة التربية ووزارة الفلاحة.

مؤشرات الحصائل

سجل القدرة على القضاء على الجوع

الأنشطة والنواتج

1- تقديم المشورة السياساتية والمساعدة التقنية للمؤسسات الوطنية التي تنفذ برامج الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية. (أنشطة تعزيز القدرات المؤسسية)

- استفادة تلاميذ المدارس من الأطر التنظيمية المعززة المتعلقة بالوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية ومن الأدوات اللازمة لتحسين الحياة المدرسية والنهوض بالإدماج الاجتماعي. (جيم: توفير تنمية القدرات والدعم التقني)
- استفادة تلاميذ المدارس من الأطر التنظيمية المعززة المتعلقة بالوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية ومن الأدوات اللازمة لتحسين الحياة المدرسية والنهوض بالإدماج الاجتماعي. (طاء: وضع/تنفيذ استراتيجيات المشاركة في مجال السياسات)
- استفادة تلاميذ المدارس والمجتمعات المحلية في معتمديات منقاة في جميع أنحاء البلد من نموذج لامركزي للوجبات المدرسية يروج للحماية الاجتماعية المراعية للتغذية، ويدعم الاندماج الاجتماعي ويحسن الحياة المدرسية. (جيم: توفير تنمية القدرات والدعم التقني)
- استفادة تلاميذ المدارس والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية في المناطق المستهدفة من تصميم وتنفيذ طرائق مبتكرة للوجبات المدرسية تعزز الاندماج الاجتماعي وتحسن الحياة المدرسية. (جيم: توفير تنمية القدرات والدعم التقني)

Revisi

الملحق الثاني

التوزيع الإرشادي للتكاليف، حسب الحصيلة الاستراتيجية (دولار أمريكي)		
المجموع	النتيجة الاستراتيجية 5، وغاية التنمية المستدامة 9-17	
	الحصيلة الاستراتيجية 1	
2 110 173	2 110 173	التحويلات
799 327	799 327	التنفيذ
1 153 745	1 153 745	تكاليف الدعم المباشرة المعدلة
4 063 245	4 063 245	المجموع الفرعي
284 247 264 111	284 247 264 111	تكاليف الدعم غير المباشرة (6.57 في المائة)
4 347 672 327 356	4 347 672 327 356	المجموع